http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1590) السنة السابعة -الثلاثاء (25) آب 2009

أغلب مكاتب الإعلام في الوزارات والدوائر الحكومية تحجب الحقائق وتلمّع المسؤولين

بعض المدراء يتقمصون أدوار الوزراء ويتصرفون كإنهم أصحاب القرار

ظاهرة جديدة ظهرت في الآونة الأخيرة وهي عمل بعض الموظفين في المكاتب الإعلامية في الوزارات على حجب المعلومات عن الصحفيين بإتباع أساليب ملتوية، حتى يحصلوا من الصحفي على مبالغ مادية مقابل الحصول على تصريح او تسهيل مهمته الصحفية!

بغداد / إيناس طارق- وائل نعمة

طلبنا من مدير مكتب إعلامي في إحدى الدوائر الحكومية مساعدتنا في إجراء لقاء مع مدير دائرته وعند إطلاعه على الأسئلة المطروحة، أبدى عدم ارتياحه لطبيعة الأسئلة الموجهة للمدير، وبقيت الأسئلة عنده لأيام عديدة.

اتصلنا به فيما بعد ليخبرنا قائلاً: بصراحة نحن هنا موظفون مهمتنا تلميع عمل الدائرة ومديرها والتغطية على الأخطاء الموجودة وعدم كشفها أمام وسائل الإعلام، هذا هو نموذج عملي للعقليات التي تدير بعض المكاتب الإعلامية في مؤسسات الدولة والحكومة.

ومثل هذا اللون من التفكير يذكرنا بما كانت عليه المكاتب الإعلامية في الدوائر الحكومية في زمن النظام السابق حيث كانت النغمة واحدة والعزف واحداً والكلمات واحدة !

تؤكد كل دساتير الدول الديمقراطية المتحضرة وقوانينها الداخلية على بند مهم، الا وهو مبدأ الشفافية وسهولة الحصول على المعلومة الخاصة بمؤسسات الدولة لصالح الإعلام والجهات التي تختص بالرقابة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، الا ما يخص قضايا الأمن الوطني والقضايا العسكرية، بل قد تذهب بعض الدول الى إعطاء المعلومة لاي مواطن يقصد أي مؤسسة للاطلاع على عملها باعتباره من دافعي الضرائب ومن حقه معرفة الحقائق.

وهذا النظام القائم على الشفافية يعد من أهم مقومات دولة المؤسسات كما انه يجنب أو يقلص، حالات الفساد المالي والإداري على اعتبار ان المواطن والإعلام على اطلاع دائم بما تقوم به هذه المؤسسات.

مدير الإعلام يتقمص دور المسؤول

يقول الصحفي منتصر الطائي: بعد التحولات التي شهدها العراق على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ومنذ أكثر من ست سنوات والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة اليومية، استدعت الضرورة وجود تحركات إعلامية نشيطة قادرة على استيعاب تلك المتغيرات وفق أسس وآليات مهنية عالية تستطيع من خلالها ان تؤدي دورها الحيوي في بناء عراق ديمقراطي حر، وعلى هذا الأساس افتتحت اغلب الوزارات و المؤسسات العراقية مكاتب إعلامية مهمتها ترتيب اللقاءات والمواعيد ونشر أهم إنجازات الوزارة او المؤسسة كذلك تقوم بعقد صفقات الإعلانات التجارية و غيرها من الأمور.

ويضيف الا ان عمل هذه المكاتب بكافة أنواعها وتشعباتها ومفاصلها لم يكن بالمستوى المطلوب في أداء مهامها ووظائفها المتعددة، وذلك لأمور عدة منها ان الكثير من الإعلاميين لا يعرفون حدود صلاحياتهم ولا يعرفون أسلوب تصريف أعمالهم فهم عديمو الخبرة واغلب مدراء المكاتب الإعلامية ليست لديهم شهادات إعلام وبلا خبرة، كما ان بعض هؤلاء المدراء يعتقدون أن لهم صلاحيات المسؤول ويتقمصون الدور، فيقرر بالنيابة عنه: أن هذا يقع ضمن دائرة الاختصاص وذاك لا، وفي أدنى الأحوال يتقمص المسؤول العامل في مكتب إعلامي حكومي دور الحاجب القديم الذي يقرر ويحكم، وأشار منتصر الى حادثة شخصية قد تعرض لها: كان من المفروض ان يكون هناك موعد محدد لعقد لقاء مع المسؤول وبطبيعة الحال وبانطلاق المسؤول من (احترام الصحافة)! تم إلغاء الموعد من دون إشعارنا بذلك وتفوجئنا ان احد موظفي المكتب يقول ان المسؤول خرج واذا أردتم انا أصرح لكم بما تريدون وانتم تضعون اسم المسؤول وصورته وعلى مسؤوليتي.

مكاتب إعلامية بعيدة عن المهنية

الإعلامية رونق قاسم ترى ان هناك تفاوتا بين الدوائر الحكومية من حيث دور المكاتب الإعلامية، فالبعض منها لا يمتلك الأسلوب المهني في التعامل مع الصحفيين لتسهيل مهمتهم، والبعض الآخر يتعامل بشكل جيد ولكن لكي يلمع الوزارة والوزير وليس لكي يقدم لك معلومة صحيحة، كما انه يقوم بتقديم المعلومات الايجابية في الوزارة دون غيرها، وتضيف الإعلامية رونق: ان وزارتي الدفاع والداخلية على سبيل المثال غير متعاونتين في تقديم الخبر الصحفي او تسهيل مهامنا، وهذا أيضاً ينطبق على وزارة العمل ووزارة النفط.

ان الغالبية العظمى من العاملين في المكاتب الإعلامية للدوائر الحكومية والوزارات يفتقرون الى الخبرة المهنية والبعض الآخر لا يحملون أية شهادة، بل جيء بهم على أساس القرابة من المسؤول الفلاني أو الارتباطات الحزبية أو العشائرية الى غير ذلك من المواصفات التي تؤدي الى ضعف وتدهور عمل المكاتب الصحفية في مؤسسات الدولة، فتراهم محشورين في المكتب ولكن دون عمل يذكر ،فاحد المكاتب الصحفية لإحدى الوزارات ليس في مقر الوزارة، بل في المنطقة الخضراء التي يصعب الدخول اليها، كذلك مكتب الإعلام لوزارة التربية يقع في منطقة العلاوي بينما الوزارة في الاعظمية .

الوزارات الخدمية اقل المتعاونين إعلاميا

كما ان الوزارات الخدمية هي الأقل تعاونا مع الصحفيين والإعلاميين والتي كان من المفروض ان تكون اكثر انفتاحا وتعاونا مع الإعلام لانها الأكثر احتكاكا بالمواطنين وان الإعلام هو حلقة الوصل الرابطة بين المسؤول والمواطن، ففي مكاتب هذه الوزارات دائما تجد الوزير او المسؤول مسافرا ويأخذ مدير المكتب الإعلامي الأسئلة ويرسلها لك وقد أجيب عليها بطريقتهم وبذكر النقاط الايجابية فقط، وأحيانا هذه المكاتب تتدخل في وقت النشر وتتدخل في بعض المضامين هذا إضافة الى رغبة بعض المكاتب الإعلامية بالاطلاع على الموضوع قبل نشره، في محاولة لتجنب أي انتقاد للوزارة أو المؤسسة المعنية ، ترافقها في بعض الأحيان محاولات لإسكات الصحفيين عن طريق الإغراءات!

إضافة الى ان بعض المكاتب الإعلامية تقوم بعرقلة الإعلام عن أداء مهمته الأمر الذي يدفع الإعلاميين الى تجاوزها والاعتماد على وسائل أخرى للوصول الى المعلومة، لكن عند نشر الموضوع فأن الرسائل والشكوى والتكذيب سوف تنهال عليك حتى لو كان الموضوع حقيقياً.

تفضيل بعض وسائل الإعلام

الصحفي محمد الموسوي يرى: ان العلاقة ليست على ما يرام بين الصحفيين ومكاتب الإعلام في وزارات ودوائر الدولة فهناك ، حسب الموسوي ، نقاط لا بد من الوقوف عندها عندما نتناول هذا الموضوع وسأتطرق الى مسألة مهمة وهي أفضلية الإعلام المرئي على الإعلام المطبوع او المسموع وأفضلية الإعلام الأجنبي على العراقي وهذه الأفضلية تجدها عند مدراء المكاتب الإعلامية لانهم كما يسمون أنفسهم حلقة الوصل بين المسؤول والمؤسسات الإعلامية وأكيد ان المسؤول يسعى الى اكبر مساحة ممكنة في كلامه لأكبر نسبة من الناس والأكيد ان الإعلام المرئي اكثر أتساعا من المطبوع وهذا اعتبره نظرة مجزوءة فكم من التحقيقات الصحفية استطاعت ان تزلزل الأرض من تحت أقدام المسؤولين المقصرين.

ويضيف محدثنا: من جانب آخر لا يسمح للمديرين أحيانا بالإدلاء بأي تصريح واحتكرت المكاتب الإعلامية الرسمية جميع الأخبار والتقارير وان اغلب الأخبار التي نحصل عليها عن طريق العلاقات التي تربطنا ببعض المكاتب الإعلامية فيتم الاتصال، اما عن طريق الايميل او الهاتف لتزويدنا بالمعلومة وهذا يقتصر على مكتب دون الآخر فبعض المكاتب تحتكر الأخبار وتعطيها لبعض الصحف والإذاعات الخاصة وتزودنا بالخبر بعد انتشاره وهذا بعيد عن المهنية، ناهيك عن انها تقتصر على الأخبار الايجابية فقط، أما الأخبار السلبية فلابد للصحفي من التحري عنها بطريقته الخاصة.

انتقائية توزيع الأخبار

الصحفي منتظر ناظم من جريدة المنار يقول : هناك انتقائية للمكاتب الإعلامية بالنسبة للصحف في توزيع الأخبار والإعلانات أيضاً وهذا يعود الى العلاقات الخاصة بين المكتب والصحيفة المعينة او العلاقة بين مراسل الصحيفة والمكتب الإعلامي في تلك الوزارة او الدائرة، في المقابل هناك بعض المكاتب الإعلامية ضعيفة في نشاطاتها ولا ترسل أي أخبار او معلومات الى أي صحيفة وعندما تقصدها فأنها تقابلك ببرود وعدم اكتراث.

وفيما يخص وزارة التجارة التي أثيرت حولها ضجة كبيرة حول قضية الفساد واتهام المسؤولين فيها ومن ضمنهم المدير الإعلامي في الوزارة يقول الصحفي منتظر كنا لا نستطيع ان نتعامل مع وزارة التجارة بسبب تصرفات المكتب الإعلامي في الفترة السابقة، ولكن الآن نستبشر خيرا من الكادر الإعلامي الجديد الذي يوجد الآن في الوزارة فأنه قد أرسل الى معظم الصحف وطلب فتح صفحة جديدة مع المكتب الإعلامي الجديد. ونحن نتمنى من كل المكاتب الإعلامية في الوزارات ان تتعاون مع الصحفيين بهذه الطريقة لاننا عين لهم في الشارع ومبشرون بانجازاتهم.

صحفي أم معقب؟

الإعلامية إنعام الشمري حددت لنا دوائر بعينها تجد فيها صعوبة بالتعامل معها، فاتصالنا مع بعض مكاتب الوزارات مشكلة حقيقية بسبب التغيير المستمر لرقم الهاتف النقال لمدير المكتب !وعندما نحصل على رقم الهاتف الجديد بطرقنا الخاصة يأتينا الرد من الشبكة دائما (الهاتف مغلق او خارج التغطية).

وعندما نضطر للذهاب الى الدائرة نفسها نواجه بإجراءات بيروقراطية مزعجة تعيق تواصلنا مع المكتب الصحفي المعني، وعندما تتجاوز المكتب الإعلامي فأن المسؤولين فيه يغضبون ويعتبرونه تجاوزا غير مهني وربما ستخسر تعاون هذا المكتب الى الأبد!

وشكت الشمري من إعلام وزارة (العمل والشؤون الاجتماعية) وذكرت انه من المكاتب التي يصعب الوصول اليها وبالمقابل يصبح من الصعب الحصول على المعلومة الحقيقية.

وان اللقاءات مع المسؤولين دائما ما تتأجل من أسبوع الى آخر مما يؤدي الى ضياع الخبر والمعلومة التي نريد الوصول اليها في وقت محدد وفقدانها لأية أهمية إخبارية أو مهنية ، كما ان مقابلة المسؤولين تصبح صعبة بسبب عدم تعاون المكتب الإعلامي، كما أشارت الى وزارة (المهجرين والمهاجرين) بالقول: اننا في إحدى المرات أردنا مقابلة الوزير ولكن كان من الصعوبة مقابلته وبعد مرور اكثر من أسبوع استطعنا ان نلتقي به وهذا أيضاً ما حدث مع وزير التربية فلم نستطع ان نحدد موعدا معه عن طريق مكتبه الإعلامي وانما عن طريق احد النواب وبصفة شخصية استطاع ان يحدد لنا موعدا مع وزير التربية، وتضيف: أن هناك مشكلة أخرى نواجهها في الدوائر الحكومية فعند رغبتنا بالحصول على وثائق تدعم كلامنا نجد ان المكتب الإعلامي يقف ضدنا ويمنع خروج هذه الوثائق رغم موافقة المدير او الشخص المسؤول.

ومن جانب آخر تطلب أكثر الدوائر والمؤسسات الحكومية كتابا لتسهيل المهمة الصحفية وهذا يمكن ان تحصل عليه من قبل المكاتب الإعلامية في هذه الوزارات او الدوائر، ولكن قد يتعرقل إخراج مثل هكذا كتاب كما يحدث في وزارة الصناعة والمعادن حيث سيصبح الأمر مزعجا عند رغبتك في الحصول على كتاب تسهيل مهمة لدخول الوزارة او إحدى دوائرها، فيتطلب منك ان تدخل في حلقات الروتين وتصبح مهمتك كمهمة المعقب في دوائر الدولة أي بدلا من ان تكون صحفيا تبحث عن المعلومة الحقيقية، هذا إضافة الى ان الكتاب الذي ستزود به من قبل هذه الوزارة او تلك له فترة نفاذية وان ذهبت بعد نفاذ مدة الكتاب فأنك ستضطر الى ان تعيد الكرة مرة أخرى!

ليس كل ما يعرف يقال

يؤكد الإعلامي عماد جاسم ما ذهبنا اليه قائلاً بأن هناك اختلافاً واضحاً بين المكاتب الإعلامية لدوائر ووزارات الدولة، ففي الوقت الذي تقوم بعض المكاتب الإعلامية باحترام عملها وتقديم كل التسهيلات والإرشاد الى المعلومة الصحيحة للإعلاميين تجد الأخرى تضع العصي في عجلة اي تغطية إعلامية وتضع أمامك العراقيل وتزيد من عملك صعوبة.

ويضيف(جاسم): لو أردت ان تأخذ كتاباً لتسهيل مهمة او ان تفتح ملفا خاصا بوزارة التربية او إحدى مديرياتها فأقرأ على موضوعك السلام، لانك ستجد كل التعقيدات والتدخلات في تغطيتك الإعلامية فأنك لا تستطيع حتى ان تذكر على سبيل المثال ان الطلاب في المدارس يعانون من الحر بسبب عدم وجود أجهزة تكييف ولا حتى مروحة هواء، وكأنك ارتكبت اثما فالمكتب الإعلامي لن يقبل هذا الكلام ويريدك فقط ان تركز على الايجابيات ان وجدت أصلاً.

ومن جانب آخر يرى الإعلامي عماد جاسم ان من المهنية ان نذكر الجانب الايجابي لبعض المكاتب الإعلامية التي تبدي تعاونا واضحا وفهما لطبيعة عملها وعملنا.

صحفيون بالجملة!

فيما يرى الصحفي غسان الشمري من جريدة المشرق: أن معظم المكاتب الإعلامية للوزارات والدوائر الحكومية غير متعاونة مع الصحفيين ويحجبون المعلومة ويفرضون آراءهم على الصحفيين من خلال إعطاء الحقيقة من وجهة نظر واحدة دون ان يتعرضوا او يقدموا معلومات قد تكون سلبية ولا تصب في مصلحة وزارتهم، هذا إضافة الى ان بعض الوزارات قد تعمد الى ان تضرب أكثر من ٢٠ عصفورا بحجر واحد وذلك بأن تجمع الصحفيين مرة واحدة مع المسؤول والذين قد يتعدون العشرين صحفيا ويهيئون مدراء عامين للمقابلة وبذلك يكون الأمر أسهل للمسؤول وللدائرة الإعلامية، ولكن بالمقابل لا تستطيع ان تحصل على لقاء منفرد مع المسؤول وهذا دائما ما يحصل في وزارة الزراعة.

فساد المكاتب الإعلامية

طالب حنويت سكرتير تحرير جريدة الصباح أكد وجود ظاهرة جديدة في المكاتب الإعلامية ظهرت في الآونة الأخيرة وهي عمل بعض الموظفين في المكاتب الإعلامية في الوزارات على حجب المعلومات عن الصحفيين بإتباع أساليب ملتوية، حتى يحصلوا من الصحفي على مبالغ مادية مقابل الحصول على تصريح او تسهيل مهمته الصحفية، وهذا ينعكس على العمل الصحفي وعلى مصداقية العمل، هذا إضافة الى المزاجية في التعامل وفي إعطاء الخبر والإعلان بالاعتماد على المحسوبية والعلاقات والصداقة بين المكاتب والصحفيين، وهذه العراقيل قد تؤثر على أهم ميزة من ميزات الصحافة وهي سرعة الخبر لانها ستجعل الخبر (بايت) وتقلل قيمته، كما ان بعض المندوبين في الصحف قد أصبحوا يعملون مع الوزارة التي ينتدب بها بشكل غير مباشر فيصبح كالمندوب لتلك الوزارات في الجريدة اي يصبح الأمر (بالمقلوب) ويقوم المندوب بتلميع المسؤول او الوزير ووزارته كما يقوم بجلب الإعلانات منهم مما يؤدي الى إحراج وتقييد الصحيفة وعدم قدرتها على التعرض بشكل من الأشكال الى الوزارة او الدائرة الفلانية، وأضاف السيد حنويت بأن بعض المكاتب الإعلامية لازالت تتعامل بعقلية جامدة مع الصحفي وبعقلية كلاسيكية تفتقر الى المهنية او الأساليب الحديثة في التعامل في المجال الصحفي وذلك بأن يعرقل مهامك بطلب كتاب لتسهيل المهمة او ان تتقدم بطلبٍ طويل عريض حتى تلاقي مسؤولاً مع ذكر المحاور والأسئلة التي ستثار في اللقاء.وأشار السيد حنويت الى بروز حالة جديدة هي إرسال التصريح عن طريق البريد الالكتروني وذلك بأن ترسل الأسئلة عن طريق البريد الالكتروني أيضاً ومن ثم يأتيك الجواب بنفس الطريقة، وبهذا تغير شكل العلاقة بين المسؤول والصحفي فبدلا من ان تكون علاقة شفافة وتفاعلية و مباشرة أصبحت علاقة الكترونية وبعيدة والمكتب الإعلامي هو من يجيبك على الأسئلة بدلا من المسؤول.

ضعف الجانب الفني في مكاتب الإعلام

اما الصحفي في الملحق الاقتصادي لجريدة الصباح حسين نجم فيقول: ان الصعوبات التي تواجه الصحفي مع المكاتب الإعلامية بالدوائر الحكومية تتجسد في الأمور الفنية فأن معظم الخطابات والتقارير التي ترسل من قبل المكاتب الإعلامية غير مهنية فهم يعانون من مشكلة في تحرير الأخبار من حيث الصياغة مما يسبب لنا مشاكل في فهم المعنى ويضطرنا الى إعادة الصياغة، هذا من جانب ومن جانب آخر نلاقي صعوبة في المواعيد مع المسؤولين لان الخبر بدون تصريح ساند له من المسؤول المعني سيكون ضعيفا او بدون قيمة، إضافة الى ان بعض المسؤولين ومكاتب الإعلام ترفض التصريح بالاسم بل تطلب ذكر التصريح عن مصدر مسؤول دون ذكر اسم له.

كما أشار الى ان الجولات الميدانية لدوائر الوزارات تتطلب تصريحا خاصا، فمثلا زيارة الى محطة الكهرباء تتطلب تصريحاً من الوزارة وعند الدخول سوف تحجب عنك المعلومات بحجة الظروف الأمنية، وكان هذا مقبولا في السابق ولكن الآن الوضع قد تغير فأصبح الأمر غير منطقي.

مدير مكتب: الإعلام مرآة عاكسة لعمل الوزارة نقلنا بعض شكاوى الصحفيين الى المستشار الإعلامي والناطق الرسمي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأستاذ عبد الله اللامي الذي قال بدوره بأن الوزارة تعتبر الإعلام بكافة وسائلة مرآة عاكسة لبث برامج وفعاليات الوزارة الى المتلقي وبكل شفافية ومصداقية، وأبواب الوزارة مفتوحة أمام الإعلاميين بغض النظر عن الجهة التي يمثلونها، وسنتعامل مع الصحفي بكل سلاسة ونعتبره مخولا بالإطلاع على كل ما تقوم به الوزارة ودوائرها وما تقدمه من خدمات من دعم للفقراء والمحتاجين والعاطلين والمعاقين وغيرهم من الشرائح من خلال شبكة الحماية الاجتماعية.

وأضاف محدثنا بقوله: اننا كنا ومازلنا نعد دوائر الإعلام والعلاقات العامة في الوزارات هي مراكز ثقافية وإعلامية تستقبل العاملين في المجال الصحفي والإعلامي بكل رحابة صدر وتقدم كل التسهيلات لتحقيق مهمتهم الإعلامية، ونحن دوما نؤكد في اجتماعاتنا وندواتنا على ضرورة فتح أبوابها أمام جميع العاملين في مجال الإعلام.

مكتب إعلام هيئة الضرائب

اما فيما يخص هيئة الضرائب والتي أيضاً اشتكى منها بعض الصحفيين بخصوص رغبة المكتب الإعلامي بالاطلاع على الموضوع قبل النشر فأجابنا الأستاذ رعد الجبوري مدير الإعلام والعلاقات العامة في الهيئة قائلا :الإعلام بشكل عام هو صاحب فضل على هيئة الضرائب لانه أشبه بشاشة عرض سواء كانت مرئية او مسموعة او مقروءة يقدم ويوضح نشاطاتنا الى الجمهور، ونحن في هيئة الضرائب بأمس الحاجة الى الدعم الإعلامي لكي نزيد من الثقافة الضريبية لدى المواطن العراقي، وأضاف: على المكاتب الإعلامية ان لا تتعامل مع الإعلاميين بتعال، بل على العكس يجب ان يكون التعامل بصورة ودية وباحترام وتقديم التسهيلات للإعلاميين لانه قناة رابطة بين المواطن والمؤسسات الحكومية .

وعن رأيه في سبب مشكلة مكاتب الإعلام في الدوائر الحكومية قال الأستاذ الجبوري: ان المشكلة تكمن في تطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب، وهذا المبدأ ليس معمولا به دائما، لذلك ان الكثير من المكاتب الإعلامية في الدوائر الحكومية ليست مهنية وبعيدة عن المهنة تماما، وتفتقر الى الثقافة والقدرة على ادارة هذا القسم الحساس والمهم في الدائرة .

وفيما يخص الطرف الثاني من المشكلة وهم الإعلاميون قال محدثنا بأن هناك بعض الإعلاميين يسببون لنا بعض الاحراجات بأن يكتب موضوع دون التطرق فيه الى حقائق او وثائق او معلومات حقيقية لذلك قد ارغب أحياناً برؤية الموضوع قبل نشره حتى نتجنب الاحراجات، لان هناك بعض الصحفيين يبنون مادتهم الصحفية على التأويل والتفسيرات البعيدة عن الحقيقة، ومن جهة أخرى فقد يقوم أحد الصحفيين بتجاهل المكتب الإعلامي رغم ان لديه كتاباً من مدير مؤسسته يشير الى طلب من المكتب الإعلامي ان يسهل له مهمته الإعلامية لكن رغم هذا أجده يقف ويمارس عمله في الدائرة دون ان يمر بالمكتب الإعلامي وهذا أيضاً يسبب احراجات للطرفين.

مدير مكتب إعلامي يطلب تصريحا

اتصلنا بالأستاذ جرجيس مدير إعلام دائرة صحة الكرخ لسؤاله عن طبيعة التعامل مع الصحفيين، الا انه قد تردد كثيرا في الإجابة وإعطانا كلمة قصيرة جدا ذكر فيها بأنه متعاون ويسهل عمل الإعلاميين، الا ان الغريب في الموضوع انه رفض ان يصرح بأكثر من ذلك معللاً عدم قدرته على الإجابة بأن ذلك يتطلب موافقة المدير العام رغم ان الأستاذ جرجيس هو مدير المكتب الإعلامي في الدائرة!!ومن جهة أخرى حاولنا الاتصال بالكثير من المكاتب الإعلامية بالوزارات منها وزارة النفط والتجارة والتعليم العالي لكن دون جدوى فمنهم من يفضل عدم الإجابة او يغلق جهاز الموبايل ومنهم قد غير رقم هاتفه او أعطانا رقما خاطئا .